

## مؤسسات دولية تطالب إسرائيل بوقف استخدام القوة المفرطة وبيانهاء الحصار على قطاع غزة

27 مارس 2019

يصادف يوم 30 مارس 2019 الذكرى السنوية الأولى لانطلاق مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة، وفي تقرير لجنة التحقيق المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والذي نشر بتاريخ 18 مارس 2019، فإن لجنة التحقيق المستقلة وجدت أدلة كافية تثبت أن قوات الاحتلال الإسرائيلية، وبما يخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قتلت وأصابت متظاهرين مدنيين عزل لم يقوموا بأي أعمال عنائية أو يمثلوا أي خطر على حياة جنود الاحتلال. وبحسب إحصائيات صادرة عن الأمم المتحدة، ومنذ بدء مسيرات العودة في غزة في 30 مارس 2018، فقد قتل 266 فلسطينياً، من بينهم 47 طفلاً، وأصيب ما يزيد عن 29,000 جريحاً<sup>1</sup>. كما فاقم هذا الكم الهائل من الإصابات من الضغط والاستنزاف الواقع على القطاع الصحي في غزة، وأدى إلى زيادة بالغة في الحاجة إلى المساعدات الطبية.

إن ائتلاف مؤسسات التنمية الدولية (AIDA)، وهو ائتلاف يضم أكثر من ثمانين منظمة دولية تعمل في فلسطين، يطلب وبقوة من جميع الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف باتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لوقف قتل وإصابة المتظاهرين في قطاع غزة فوراً وإيقاف أي اعتداءات أخرى بحق المتظاهرين في القطاع. ينص القانون الدولي على أنه، وبغض النظر عن أي انتمايات سياسية، لا يجوز استخدام القوة المميتة ضد متظاهرين مدنيين لا يمثلون أي خطر على الحياة.

إضافة إلى ذلك، يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في التظاهر السلمي والتعبير، وبناء على ذلك فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم جنود الاحتلال الإسرائيلي باحترام حق التظاهر السلمي والتعبير ويلزم الجنود باستخدام وسائل غير عنيفة إلى أقصى حد ممكن. إن الفلسطينيين في غزة، والذين يعيشون تحت نير الاحتلال والحصار والانقسام السياسي، يشعرون بالخذلان والتهميش وبالاحتناق في حلقة لا متناهية من الاضطهاد والمعاناة، ففي غزة بلغت نسبة البطالة حداً صامداً بـ 54%، ووصلت نسبة الفقر إلى 53%، في حين ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي لتصل مستوى غير مسبوق بـ 68%؛ كل هذه العوامل تبقى الفلسطينيين في غزة يعانون من انحسار الأمل وانعدام التفاؤل بمستقبل أفضل. لذلك فإن الحق في التظاهر والتعبير يمثل أحد أهم أدوات الفلسطينيين في التعبير عن أنفسهم وإيصال رسالتهم للعالم عن الواقع المرير الذي يعيشونه في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة، لذلك يجب حماية هذا الحق.

إن ائتلاف (AIDA) يدعم وبقوة توصيات مايكل لينك، مقرر حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لمجلس حقوق الإنسان في 18 مارس والتي تطالب فيها إسرائيل برفع الحصار الخانق فوراً عن قطاع غزة، كما أنه وصف الحصار كمصدر رئيسي للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، وطالب بالمساءلة الكاملة للسلوك الغير قانوني للجيش الإسرائيلي، مضيفاً أنه إذا لم تقم إسرائيل بإجراء تحقيقات وفق المعايير الدولية في عمليات إطلاق النار والقتل التي حدثت، فإن على المجتمع الدولي بنفسه اتخاذ خطوات لضمان تحقيق المساءلة وتحميل المسؤولية لأعمال الجيش الإسرائيلي بحق المتظاهرين في قطاع غزة.

تأتي مسيرات العودة الكبرى في ظل أزمة إنسانية غير مسبوقة في قطاع غزة، والتي فاقمت من سوء الأوضاع المعيشية والوصول للخدمات الأساسية، وانعدام الأمن الإنساني لمليون فلسطيني. إن الحصار الكامل براً وبحراً وجواً، والقيود الإسرائيلية الخانقة للحركة والتنقل هي العامل الرئيسي و المسبب لهذه الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن سكان قطاع غزة، والذي يمثل الأطفال دون سن 18 عام أكثر من نصفهم، يتعرضون للعقاب الجماعي دون أي ذنب، وهذا هو موقف الأمم المتحدة، والذي عبر عنه الأمين العام بان كي-مون في 2016<sup>2</sup>.

إن النقص الحاد في التمويل للمساعدات الإنسانية والتنمية للفلسطينيين المقهورين في غزة يساهم في تدهور وتفاقم الظروف المعيشية لهم، تؤثر التقلبات في التمويل لمقدمين الخدمات الإنسانية، مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، بشكل كبير وسلي على تقديم المساعدات الطارئة سواء الغذائية أو الطبية، والوصول للرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية.

وبناء عليه، وفي ظل تزايد التوتر والتصعيد في الأسابيع والأيام الأخيرة، فإن ائتلاف AIDA يطالب:

- جميع الدول بالالتزام بمسؤولياتهم بموجب المادة رقم 1 من اتفاقيات جنيف، وبخاصة الالتزام باتخاذ جميع الإجراءات العملية المتاحة لهم بشكل فردي وجماعي لإنهاء أي انتهاكات وضمن احترام اتفاقيات جنيف. كما وتدعو الدول للالتزام بمسؤولياتها لإنهاء جميع الممارسات الغير قانونية والامتناع عن دعم أو المساعدة في استمرار هذه الممارسات. وفي نفس السياق، يجب

<sup>1</sup> World Health Organization Health Cluster Situation Report occupied Palestinian territory, Gaza February 2019

<sup>2</sup> "The Closure of Gaza Suffocates its people, stifles its economy and impedes reconstruction efforts. It is collective punishment for which there must be accountability." UN Secretary Ban Ki-moon 28 June, 2016

الالتزام بهذه المسؤوليات اتجاه عمليات القتل والإصابة الغير قانونية التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة، بحسب تقرير لجنة التحقيق المستقلة، وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

• جميع الدول ذات العلاقة للتحرك الفوري والعاجل لتحقيق وتطبيق التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة التحقيق المستقلة، وعلى رأسها:

- منع وقوع أي انتهاكات مستقبلية أثناء المسيرات وحماية المدنيين – الامتناع عن استخدام القوة المميتة ضد المدنيين، بما فيهم الأطفال، والصحفيين، والطواقم الطبية، وذوي الإعاقة، وجميع الذين لا يشكلون أي تهديد حقيقي على الحياة.
- ضمان الوصول للخدمات الطبية وضمان الحق في الصحة للمصابين.
- جميع الجهات الفاعلة والقادرة على التأثير على الوضع القائم باتخاذ كافة الخطوات الإيجابية الممكنة لتحسين الظروف الإنسانية في غزة بأقصى سرعة ممكنة.
- على إسرائيل ان ترفع الحصار المفروض على قطاع غزة فوراً، وذلك وفق قرار مجلس الأمن رقم 1860.
- على السلطات في غزة والسلطة الفلسطينية اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لضمان وصول الفلسطينيين في قطاع غزة للخدمات الأساسية بشكل عادل.
- على إسرائيل الالتزام الكامل بمسؤولياتها بحسب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان باعتبارها دولة احتلال في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، بما فيها القدس.
- على الأمم المتحدة وجميع الجهات اتخاذ كافة الخطوات لتحميل إسرائيل مسؤولياتها لضمان الدخول الفوري وبلا قيود لجميع البضائع والمواد اللازمة لضمان وحماية الصحة العامة والحياة الكريمة للفلسطينيين في غزة.
- على الممولين والداعمين الدوليين تعزيز دعمهم للخدمات والمساعدات الإنسانية العاجلة لتقديم الاستجابة الطارئة والخدمات التنموية في قطاع غزة، وذلك من خلال بذل المزيد من الجهود والتنسيق العاجل والمستمر.

انتهى.

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا عبر: [info@aidajerusalem.org](mailto:info@aidajerusalem.org)